**إعادة بناء المنظمة في إطار مصالحة شاملة**

كلما تعثرت المفاوضات وتراجع دور السلطة والمراهنة عليها كمنطلق لقيام الدولة ، يتم استحضار منظمة التحرير الفلسطينية بعد طول تغييب وتهميش ،كإطار وطني جامع يمكن المراهنة عليه في إطار مصالحة شمولية كمنقذ للحالة الوطنية .

وفي ظني أن المصالحة الإستراتيجية الآن هي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تستوعب الجميع ، هذا إن كان هناك نية صادقة لاستنهاضها وخصوصا ان استنهاضها سيبدو كتعارض مع الجهود لقيام دولة فلسطينية ،بالإضافة إلى التباس موقف حماس التي تعتبر نفسها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين من الدخول في منظمة التحرير كإطار وطني جامع.

في حالة الاتفاق على المشاركة في إعادة بناء منظمة التحرير يمكن استلهام تجربة الولادة الثانية لمنظمة التحرير – 1968-1969 ، حيث تعرضت المنظمة لضربة قاصمة بعد هزيمة حزيران 1967 مما حتم إعادة بناءها على أسس جديدة لتواجهه مستجدات ما بعد حرب حزيران .

في إطار استنهاض المنظمة نقترح ما يلي :

**أولا - مجلس تأسيسي لإعادة صياغة الميثاق الوطني وللإشراف على إعادة البناء**

لا شك أن أول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة . الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة و يقوم الإطار القيادي لمنظمة التحرير بالتوافق على الأعضاء الجدد ،على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد .

يصبح الإطار الجديد بمثابة (مجلس تأسيسي) يتكلف بعملية إعادة بناء المنظمة كما نصت على ذلك وثائق الوفاق الوطني وورقة المصلحة المصرية مع بعض التعديلات،ويشمل ذلك صياغة ميثاق المنظمة و يمكن الاستئناس بوثيقة الوفاق الوطني بهذا الشأن ،كما يمكن لهذا (المجلس التأسيسي) الاستعانة بخبراء من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ،ليُضفى على الميثاق بعدا قوميا وإسلاميا .ويمكن لهذا المجلس أيضا أن يقترح مسمى بديلا لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد،أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**ثانيا- التراضي والتوافق بديلا عن الانتخابات**

بالرغم من أن الانتخابات عنوان الديمقراطية وهي المقياس الرئيس على شرعية من يتولى السلطة والحكم ،إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساما حادا أيديولوجيا وجغرافيا ،وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءا وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي نعيشه اليوم ،ولذا نرى أن التوافق والتراضي مدخلا يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات . ولذا نرى أنه بعد وضع مسودة الميثاق من المجلس التأسيسي المُشار إليه ومصادقة كل الفصائل والأحزاب السياسية عليه ، يتم عرضه على استفتاء شعبي في الضفة وقطاع غزة وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع الفلسطينيين ،ونقترح أن تكون النسبة المطلوبة ثلثي أصوات المصوتين . وإن لم تسمح إسرائيل بإجراء الاستفتاء تتم إجازة الميثاق بالتوافق أو بالانتخاب داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك وثيقة المصالحة وفي حالة إقرار الميثاق من خلال الاستفتاء – بأغلبية الثلثين- او التوافق والتراضي يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

**ثالثا- إعادة النظر في دوائر منظمة التحرير ومقراتها**

مطلوب إعادة النظر في وجود بعض دوائر منظمة التحرير القديمة، والعمل على التنسيق وتوزيع الصلاحيات بين دوائر المنظمة ومؤسسات (الدولة قيد التأسيس) حتى يتم تجاوز التضارب في الصلاحيات الذي كان يحدث بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة .لا شك أن حالة السيولة السياسية أو عدم الاستقرار في العالم العربي ،وكذا الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية ،سيجعل من الخطورة وضع دوائر منظمة التحرير في مكان واحد ،ولذا نقترح أن تتوزع هذه الدوائر أو المؤسسات مؤقتا في أكثر من مكان. ونرى انه من المفيد أن يكون مقر المنظمة داخل قطاع غزة بعد ان يصبح قطاع غزة جزءا خاضعا للشرعية الوطنية الناتجة عن المصالحة ،ولا مانع من تواجد غالبية مؤسسات المنظمة في الضفة وغزة حتى في ظل الاحتلال ،فحال مؤسسات المنظمة سيكون كحال مؤسسات السلطة ومقرات الأحزاب ،وتتوزع بقية المؤسسات في الأردن ومصر،وفي حالة استقرار الأوضاع العربية يمكن الامتداد إلى سوريا ولبنان.

**رابعا - مصادر تمويل مؤسسات ونشاطات منظمة التحرير**

 الأزمة المالية لمنظمة التحرير التي جعلها تعتاش من أموال السلطة الممولة من جهات خارجية ، ترجع في جزء منها إلى أن المصادر الممولة والداعمة التقليدية للمنظمة وخصوصا العربية باتت تحول المال إلى السلطة بدلا من المنظمة ،ولكون السلطة الفلسطينية همشت المنظمة وألحقتها بها ماليا ،وعليه فإن أزمة السلطة المالية تنعكس على المنظمة والشروط التي تخضع لها السلطة في عملية التمويل تنسحب على المنظمة . الأمور قد تتغير في حالة إعادة الاعتبار للمنظمة بالمصالحة ومن خلال ما سيطرأ على وضع السلطة من تغييرات بعد الحصول على فلسطين على صفة دولة مراقب .

في حالة إنجاز المصالحة وإعادة بناء التمثيل الفلسطيني ومنظمة التحرير بنية حسنة، يفترض أن جزءا من الأموال التي تتدفق على الأحزاب مباشرة ستذهب إلى الصندوق القومي لمنظمة التحرير أو لخزينة الدولة، وعلى منظمة التحرير أو الدولة أن تراقب مصادر التمويل الخارجية للأحزاب، كما انه من خلال إعادة النظر في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة التي يُفترض أن تتحرر من التزامات أوسلو فإن الدول العربية والصديقة ستقدم مساعداتها إلى منظمة التحرير أو المرجعية الجديدة مباشرة وليس إلى الأحزاب أو السلطة . بعد إعادة بناء منظمة التحرير التي ستمثل الكل الفلسطيني يمكن للمنظمة أو للدولة (الفلسطينية) أن تدخل في اتفاقات وتفاهمات مع الدول العربية والإسلامية لتامين تغطية مالية ثابتة للمنظمة ،وللبحث في آلية لجمع مساهمات من الفلسطينيين المقيمين في الشتات كما كان الأمر سابقا حيث كان يتم اقتطاع نسبة 5% من مداخيل الفلسطينيين العاملين في الدول العربية .ويبقى كل هذه الأمور معلقة بما ستؤول إليه المصالحة من جانب وبمستقبل السلطة بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو ،كما أن إعادة النظر باتفاق باريس الاقتصادي قد يوفر مداخل جديدة للفلسطينيين.

**خلاصة**

- -ضرورة اجتماع مؤسسات المنظمة نظرا لخطورة المرحلة وحتى يتحمل الجميع مسؤولياته

-لأن إضعاف المنظمة كان في إطار المراهنة على نجاح التسوية وتحول السلطة لدولة ، وحيث انه لا يبدو إمكانية قيام الدولة المستقلة بالشروط الفلسطينية قريبا ، فإن العودة للمنظمة واستنهاضها يصبح هدفا وطنيا استراتيجيا.

- لا يمكن استنهاض المنظمة وتفعيلها بدون استنهاض حركة فتح لأن فتح هي القاطرة التي تقود المنظمة

- ضرورة مباشرة حوارات جادة بين فصائل منضمة التحرير للتوافق على إستراتيجية العمل لمرحلة القادمة وخصوصا حول المفاوضات والمصالحة .

- عدم رهن إعادة بناء المنظمة بمشاركة الأحزاب خارجها كحماس والجهاد والمبادرة الوطنية.

- يمكن فتح حوار مع المبادرة الوطنية لتدخل في المنظمة

- يمكن مباشرة حوار مع الجهاد الإسلامي بعيدا عن حركة حماس من منطلق أن الجهاد الإسلامي يمثل الإسلام الوطني وليس امتدادا لحزب خارجي.

- البدء بتفعيل الاتحادات الشعبية

 - نظرا لصعوبة إجراء انتخابات يجب اعتماد آلية التوافق والتراضي بين مكونات النظام السياسي.

- تجديد العضوية في مؤسسات المنظمة واستقطاب أعضاء جدد من الشباب والمثقفين المستقلين مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي وكذلك المواطنين والمهاجرين داخل المنطقة الواحدة.

-فتح ملف السفارات من حيث أساليب عملها او التعيينات فيها أو علاقتها بالجاليات الفلسطينية

إعادة النظر ببعض مؤسسات المنظمة.